أموال العراق أمانة في أعناقكم.. فاتقوا الله في التصرف بها

عصام حازم/ بغداد

الفساد الإداري ظاهرة خطيرة تستشري في الأجهزة التنظيمية والوحدات الإدارية في الدولة وفي الشركات والمؤسسات المالية والتجارية التابعة للقطاع الخاص، وغالبا ما يبرز الفساد الإداري في الدول النامية ذات الأنظمة الهزيلة الضعيفة التي تفتقر الى وجود آليات قوية لمحاسبة المقصرين والمذنبين في استغلالهم للسلطة ولمناصبهم الوظيفية لتحقيق منافع خاصة.. وتتصدر الدول الأفريقية قائمة هذا النوع من الدول التي تتغير أنظمتها باستمرار وينعدم فيها الاستقرار السياسي.

ان النظم الدكتاتورية والأتوقراطية الملكية التي تقبض على مقاليد الحكم بقوة السلاح وتستخدم الوسائل القمعية، لا تخلو هي الاخرى من تفشي الفساد الذي يتطبع بشخص رئيس الدولة وأفراد عائلته وعشيرته وأعوانه، أما الآخرين من السراق والمحتالين فتطبق عليهم أقسى العقوبات القضائية التي قد تصل أحيانا الى الإعدام مقابل جريمة اختلاس أو رشاوى تضر بالمصلحة العامة. بشكل عام فأن رئيس الدولة في النظم الدكتاتورية في العالم الثالث يستبيح موارد الدولة ويتلاعب فيها كيفما يشاء وحسب أهوائه ورغباته ومنافعه الشخصية ولأجل الإثراء الفاحش السريع على حساب قوت الشعب المغلوب على أمره.

ان نظرة سريعة للقائمة السنوية لأشهر مئة ثري في العالم تكشف لنا حسابات وأرقاما فلكية لعدد لا يستهان به من قادة عرب وأفارقة وآسيويين الذين وصل مبلغ جشعهم الى ايداع عشرات المليارات من الدولارات في البنوك الأجنبية في وقت يزداد الفقر والعوز والتخلف الكثير من هذه البلدان التي لو استثمر قادتها بل سراقها على الأقل هذه الأموال في مشاريع تنموية تنهض بالإقتصاد الوطني لأدى ذلك الى زيادة ثرواتهم المسروقة أصلا وخدمة بلدانهم في الوقت نفسه.. ومما يشعر الشعوب بالأسى والمرارة، ان مسروقات أموالهم التي يودعها رؤوسها في البنوك الأجنبية عادة ما تتعرض للضياع والمصادرة وتذهب سدى عند وفاة أو مقتل رئيس الدولة الذي يأخذ معه أسرار ارقام حساباته السرية والشيفرة المصرفية الى قبره وبالتالي تختفي معه المعلومات الحقيقية حول حجم ثرواته المودعة.

هذا لا يعني بطبيعة الحال، ان الدول الغربية ذات النظم الديمقراطية كأوربا وأميركا الشمالية واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية تعتبر أجهزتها التنفيذية نظيفة من الفساد الإداري، بل هي الأخرى تعاني من وجود حالات من هذا القبيل ولكن بنسبة قليلة مقارنة مع ظاهرة الفساد الإداري التي تعاني منها الدول النامية. وهذا يعود فضله الى تركيبة النظام الديمقراطي وقوة سلطان القضاء فيها الذي يسمح بملاحقة المذنبين ومعاقبتهم وكذلك الى وجود رقابة قوية متمثلة بالبرلمان والصحافة فضلا عن تطور مستوى الثقافة والوعي والنظام التربوي.

مع ذلك، فأن عددا من رؤساء الوزراء والوزراء في الدول الغربية والديمقراطية قد أحيلوا الى القضاء وفقدوا مراكزهم الوظيفية بعد ثبوت التهم الموجهة اليهم بممارسة الفساد الإداري، إلا ان ما يثير الإستغراب ان المعلومات المعلنة عن كثير من الحالات تشير الى ان مبالغها لا تتعدى في كل قضية عن بضعة ملايين من الدولارات إن لم تكن بضعة مئات من الآلاف فقط.

الفساد سرطان يستشري في بدن الدولة

وفي العراق اليوم وبعد ان وضعت الدولة يدها على الأموال والممتلكات والمؤسسات التي كانت بحوزة رئيس النظام السابق وأبنائه وأعوانه، ظن العراقيون ان عهدا جديدا قد بدأ وان الديمقراطية التي انتظرها الشعب العراقي ستضع نهاية لسرقة أموال الدولة بكافة صورها ومنع الإثراء الفاحش السريع، ولكن يوما بعد آخر، تنكشف الفضائح عن سرقات لأموال الحق العام وتفشي الفساد في كيان الدولة كتفشي السرطان في جسم الإنسان الذي لا يعرف الرحمة وبدأت الصحف بنشر الإدعاءات عن سرقات ورشاوى في عدد من الوزارات العراقية تصل مبالغها الى مئات الملايين من الدولارات وربما أكثر من مليار دولار.

وكرد فعل رسمي لمواجهة هذا الخطر السرطاني الذي يلتهم موارد الشعب، صدرت عدة تصريحات لكبار المسؤولين في الدولة تعهدوا فيها باتخاذ الإجراءات والتدابير للقضاء على الفساد الإداري ومعاقبة المقصرين المذنبين، وفعلا تشكلت لجنة النزاهة التي استطاعت رصد وتشخيص خمسين وزيرا ووكيل وزارة إتهموا بتعاطي الفساد الإداري في بلد شهد تشكيل وزارتين عددهم يقدر بستين وزيرا.

الفساد الإداري في العراق لم ينحصر في مكاتب ومؤسسات معينة بل استشرى في ضلوع دوائر الدولة حتى وصل الى أصغر وحداتها الإدارية كالمستشفى والمدرسة ووحدة أمانة العاصمة، وأصبحت مسألة هدر أموال الدولة والإساءة في إنفاقها مدار حديث الناس، وتجاوز حجم الأموال المسروقة أو المهدورة كل التوقعات ولمعظم حالات السرقة والرشوة في دول العالم.

يوما بعد آخر بدأ الفساد الإداري في أجهزة الدولة يعشش ويبني مستوطناته التي تنتشر جذورها وتتوسع لتصل الى أصغر الوحدات الإدارية وأشدها خطورة عندما شملت أيضا الأجهزة الأمنية والعسكرية التي هي الإداة التي تعتمد عليها الدولة لملاحقة سراق موارد الشعب.. وهذا يعني إنطباق المثل الشعبي "حاميها حراميها". أن أصحاب الضمائر الحية الحريصة على أموال الشعب وموارده باتت عاجزة عن توجيه أصابع الإتهام للمذنبين من الذين أساؤوا التصرف بأموال الدولة واستغلوا مناصبهم للمنفعة الشخصية ويخشى هؤلاء الذين يتهامسون ويتبادلون الكلام عما يجري من فساد إداري في مؤسساتهم من الأعمال الإنتقامية وضعف القضاء والأجهزة الأمنية من توفير الحماية لهم في حالة الكشف عن السرقات. بعد اغتيال أحد أعضاء لجنة النزاهة نفسها والتي باتت هي الاخرى غير قادرة على الإعلان رسميا عن أسماء الوزراء والوكلاء التي اتهمتهم بسرقة أموال الشعب.

أن المسألة تتعدى الإجراءات القضائية البسيطة لملاحقة سراق الشعب بل ان الأمر يحتاج الى وقفة وطنية على أعلى المستويات وفتح حوار صريح بين القوى السياسية المتنفذة على الساحة العراقية وإثارة المشكلة في الجمعية الوطنية. ولوقف نزيف هدر الأموال العراقية ولإسعاف جروح شعبنا لا بد من وقفة وطنية لاجتثاث الفساد الإداري وإصدار قانون "من أين لك هذا" إذا أردنا فعلا ان نثبت للشعب والعالم أجمع ان في عراقنا سلطان للقضاء.

ان الشعب ينتظر على مضض ان تعلن الجهات العليا عن أسماء المتهمين الخمسين الذين شخصتهم لجنة النزاهة وإصدار قرارات التوقيف بحقهم وإحالتهم الى المحاكم لإسترداد أموال الشعب المسروقة قبل ان يفلتوا من وجه العدالة ويلتحقوا بأقرانهم الى دول الجوار وأوربا حاملين معهم أموال شعب مظلوم مقهور أجهدته السنين العجاف ومتعطش لكل دينار يسد رمقه ويشفي جروحه العميقة التي ما تزال تنزف.

أقول لكل من سولت له نفسه سرقة أموال الحق العام أو استغل منصبه لمنفعة شخصية مقابل هدر أموال الدولة ان يتقي الله ويرفع رأسه نحو السماء ولو لمرة واحدة ليدرك ان من بناها دون أعمدة وثبتها في الفضاء قادر على ملاحقته وأمواله أينما يكون، ان أموال العراق أمانة في أعناقكم فاتقوا الله بالتصرف بها يا أولي الألباب.

زاوية في تصحيح

رفقا بأموال العراق

سعدون الجميلي/ بغداد

رفقاً بأموال العراق.. فالنزيف والهدر في الأموال العراقية العامة بات مثار أي حديث، واذا لم تختلط به النادرة!. فقبل برنامج النفط مقابل الغذاء الذي اعتمد آلية تجميع مردودات النفط العراقية في صندوق لدى الأمم المتحدة تشرف عليه الدول دائمة العضوية بغية تجهيز العراق بمفردات البطاقة التموينية، أسهبت العديد من وسائل الإعلام العالمية يومها بغياب مبلغ "٩" مليارات دولار من تلك العائدات التي كانت معدّة للغرض أعلاه، وبعدها اختلس مبلغ مليار دولار بالتمام والكمال، وتتالت المبالغ الضائعة والمسروقة والمهربة، وكل مسؤول تأبط حقيبة او سواها غادر العراق مع انتهاء مهام عمله، وهي تحوي مليارات الدولارات، هذا غير المتدفق من النفط العراقي على شكل صفقات تذهب للمحتل، والا من يقدر على تطويع القرارات لصالحه ليلعب في الوقت الضائع وتحق جنح الظلام ليسرق فرح وسعادة وتقدم العراقيين جميعا.

واذا كانت تلك الأموال المهدورة تمثل ضربة لمستقبل العراق والعراقيين.. فإن ما يعرض هنا أو هناك من مشاريع وهي بدون جدوى اقتصادية او حتى سياسية لا يصب الا في خانة "نهب وسرقة اموال العراق"، فلو أخذت تكاليف اعادة تأهيل الكهرباء وعمليات ربط واكمال شبكة الماء والمجاري، واعمال صيانة واكساء وتنظيف المدن والصرف الصحي، وإهدار المبالغ الطائلة وغير المبررة على إعلانات عملاقة وعلى شاشات التلفاز وفي الصحف اليومية لتحمل فحوى ومضامين لم يعد للمواطن الا الضحك ملء شدقيه عليها، ناهيك عن ان تلك العمليات برمتها تمثل هدراً غير مسؤول للمال العام، ذلك فإن النتائج المتوخاة من وراء صرف تلك المبالغ لا تمثل حصيلة تذكر مقابل اقيامها وبالإمكان القياس على مفردات الأمن والكهرباء مثلا، ويضاف الى ذلك ان اغلب الشركات العراقية التي تعاملت مع المحتل عرفت اللعبة وباتت تشتري وتبيع التعاقدات، فإذا رسى التعاقد على أية شركة عراقية لتنفيذ مشروع ما بكلفة مليار دولار على سبيل المثال.. يباع ذلك العقد من شركة الى اخرى ومن مقاول الى غيره والى نهاية السلسلة ليصبح مبلغ تنفيذ العقد بعد عمليات البيع تلك مليونا او مليوني دينار!، الأمر الذي يجعل عملية تنفيذ المشروع شكلية وغير ذي جدوى اقتصادية، ويذهب باقي المبلغ ليضيع في ساحة العرض والطلب.

ولا أبالغ في القول ان تلك العمليات غير المسوغة لم تتوقف عند حدودها المادية، انما خلقت طبقة نفعية وشللية وفساد ورشاوي وهدر بالمال العام لدى فئة غير قليلة من العراقيين المهتمين بتلك المشروعات، اذ لم يعد يهمهم ان ينفذوا اي مشروع بقدرات وامكانيات نوعية ليبقى حسب الدولة المعدّة له مشروعا مطابقا للمواصفات ويخدم جمهرة الناس، وهذا يعد تراجعا في الموقف من المواطنة الحقة التي يثيرها تقدم بلدها ويجعلها تقدم كل شيء في سبيل تقدمه.

وصحيح ان للعراق ثروة نفطية كبيرة.. ولكن الأصح ايضاً ان تلك الثروة تمثل ثاني او ثالث مخزون احتياطي في العالم ولكن الذي يتقاطع مع تلك التوقعات، هو ما الذي سيصل الى اجيالنا القادمة من مردودات مادية وماهية المشروعات التي انجزت لتصب في ذلك الاتجاه؟، والجواب لا شيء. فيما تسعى دول عديدة الى هذا المنحى، وهو وسيلة سياسية حكيمة بلا ريب، فلماذا لا نأخذ بها كإتجاه لوضع الحقوق وتوزيع الثروات في نصابها القانوني والاعتباري.

واذا كانت تلك الحقائق هي الأساس الذي تبنى عليه المسارات السياسية والاقتصادية للبلد، فلماذا مثلا لا نعلن وبشكل واضح جداول واحدة ولكل وزارات ومؤسسات ودوائر الدولة وحتى العليا منها بالرواتب والمخصصات ومتطلبات العمل الأخرى بدءاً من اعلى منصب في الدولة والى أصغره، وبذلك تناط بكل فئة معينة مبلغ محدد من المال "رواتب" يتساوى فيه الموظفون من نفس الدرجة والمواصفات الوظيفية الأخرى وهكذا مع الفئات الوظيفية الأخرى، وينسجم مع هذا التوجه اعادة وضع جدولة وقراءة حقيقية لحجم اليد العاملة في كل دائرة ومؤسسة بغية تصفية الجيوب المحسوبة على هذه او تلك الدائرة بدون وجه حق وهي لا تعمل اصلا، أي انها مجرد أسماء وهمية تمتص ثروة البلد وتذهب الى جيوب شخصيات نفعية لا يهمها سوى مصلحتها الشخصية، هذا التوجه لو عُمل به لألغى مبدأ الخصوصيات لكل وزارة ومؤسسة او دائرة للتصرف برواتب موظفيها حسب مشيئة هذا المسؤول او ذاك، وانها لمسؤولية علينا تدارك مفترقاتها!، والله من وراء القصد.

الدستور العراقي.. بين التمرير والإعادة

كتابات: عبد الرحمن هويش

أصبحت مسودة الدستور العراقي جاهزة للإستفتاء الشعبي بعد ان قدمت نسخة منها الى الأمم المتحدة، وكي تكون هذه المسودة دستورا معتمدا لا بد من حصولها على الغالبية في الإستفتاء الشعبي الذي سيجري في عموم العراق في الخامس عشر من تشرين الأول الجاري، علىان لا يعترض على هذه المسودة ما يساوي ثلثي ثلاث محافظات كما جاء في قانون إدارة الدولة الإنتقالي.

ومن خلال ما تنشره وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، علم الناس بمراحل كتابة هذه المسودة وما جرى بشأن تعديل بعض النقاط المختلف عليها وإقرارها. كذلك ومن خلال تصريحات قسم من أعضاء لجنة كتابة الدستور علمنا أن هنالك نقاطا لم يتم التوصل الى إتفاق بشأنها كمبدأ الفيدرالية للأقاليم التي تتشكل خارج منطقة كردستان والمطالبة بإضافة عبارة "العراق وحدة واحدة لا يتجزأ" وكذلك عروبة العراق وغيرها.

وها قد بدأت الحملات الدعائية والإعلامية المنادية بضرورة المشاركة في التصويت وعدم تفويت الفرصة، ولم تقتصر هذه الحملات على جهة وانما تشترك فيها كل الحركات والأحزاب والمرجعيات الدينية والعشائرية المكونة للشعب العراقي وهذا الإجماع يكاد ان يكون تاما، إلا ان الإختلاف موجود في صورة هذا التصويت أو شكله فنجد أن قائمة الإئتلاف الموحد تنادي بالتصويت بـ "نعم" على هذه المسودة يساندها في ذلك قائمة التحالف الوطني الكردستاني المشارك الى جانب قائمة الإئتلاف بالحكومة، بينما نجد أن الأحزاب والحركات والمرجعيات الدينية الممثلة للفئة المغيبة عن الإنتخابات والتي تصل نسبتها الى ٤٢% تنادي بضرورة التصويت بـ "لا".

أن المراقب للساحة العراقية وما يجري فيها لا بد أن يقر بجملة أمور يمكن من خلالها إذا درست بإمعان وتجرد التوصل الى حل أو حلول لها كي تجنب العراق أخطارا عظيمة وهذه الأمور أو النقاط هي:

١. أن التصويت بـ "لا" على مسودة الدستور ستدخل العراق في عاصفة من الفوضى لا أحد يعلم كيف ستنتهي، وهذا يعني مرحلة إنتقالية جديدة ولسنة أخرى لتعظم الخسارة الإقتصادية بشكل أكبر وتزداد الحالة الأمنية سوءا لتصل الى ما لا نريد الإتيان على ذكره لا سمح الله.

٢. أن التأخير في اعتماد دستور للبلاد سيعطي الجهات والدول ذات المصلحة في التأخير، سيعطيها فرصة زمنية أخرى وهي طويلة كي تعمل على توسيع الخلافات الموجودة وبالتالي تكون لنفسها قاعدة أكبر فيكون نفوذها أكبر.

٣. أن إقرار دستور يؤدي الى تقسيم العراق الى دويلات وفق أجندات خارجية لهو أعظم ضررا من رفض هذا الدستور بكل ما يعني هذا الرفض من مخاطر.

٤. أن إقرار دستور دون توفير الدعم الكبير له وموافقة معظم أبناء الشعب بكل طوائفه وأعراقه عليه يعني إفشاله، فلكي يمكن إعتماد الدستور وتطبيقه لا بد من الإعتراف به من قبل أغلب أبناء الشعب وأن لا تهمل أية فئة منه مهما كانت صغيرة وهذا يتأتى من خلال الحوار والتفاهم.

وهنا يطرح السؤال المهم: ما العمل؟، وهل نبقى بدون دستور أم نقر دستورا وليرضى من يرضى أو يرفض من يرفض؟، والجواب كما نعتقد يتلخص بالآتي:

١. حصر نقاط الخلاف والتي كما علمنا تمثل نسبة ٥%-٧% من مسودة الدستور والإتفاق على معظمه والمتمثل بـ ٩٣%-٩٥%.

٢. الإتفاق على ترحيل هذه النقاط الخلافية الى الجمعية الوطنية المقبلة ليتم البت بها بعد ان يتم انتخابها لتكوين جمعية متوازنة تشترك فيها جميع مكونات الشعب العراقي.

٣. طرح مسودة الدستور للإستفتاء بعد الإتفاق على النقاط المرحلة والإتفاق من قبل الجميع على دعم هذه المسودة والدعوة لإنجاحها.

وتبقى الإرادة الوطنية الخالصة هي المفتاح للتغلب على أية مشكلة يمكن ان تصادف هذه العملية.

إلى من يهمه الأمر!

البدالة العفريتية الصغيرة

طلال فكتور/ كركوك

الهاتف المحمول او الموبايل.. هذا الجهاز الصغير العجيب الذي كنا نسمع به ولا نراه بفضل القيادة الحكيمة التي كانت تقصد في منعه الحفاظ على جيوب المواطنين العامرة خاصة موظفي الدولة الذين كانوا يتقاضون رواتب ضخمة تكفي لشراء اربعة بيضات وقنينة معجون فقط.. ويخلص الراتب!، والسبب الآخر والأهم هو الحفاظ على كل ما هو تراثي ومنها جهاز التلفون السلكي أبو القرص أسود اللون، سيما وان العراق بلد الحضارات والآثار.

المهم.. انهارت القيادة الحكيمة وانهار معها التراث التلفوني، ودمرت ونهبت البدالات انكليزية الصنع من مواليد ١٨٣٥. وبدأ عصر جديد ومن معالمه الشاخصة موضوع حلقتنا هذا الأسبوع.. آلا وهو الموبايل، أسرعت الناس في اقتنائه وأنا واحد منهم ليس لتسهيل اتصالاتهم مع ذويهم فقط ولكن للتباهي ولمعرفة اكتشاف سر هذا الجهاز العفريت "البدالة الصغيرة" الذي يعمل دون ان يخرج منه سلك.. له قابلية غريبة على الحفظ تفوق قدرة الانسان. ينبهك صباحا بنغمات جميلة عكس ما تفعله سيارة بائع قناني الغاز. هو بحر من الأسرار لم أتوصل بعد الى إكتشافها. فقط تعلمت ان أحقق اتصالا مع الآخرين أو الرد على إتصالاتهم. ومن المتميزين في الاتصال بي وأنا خارج البيت أم الأولاد. مرة أجلب لنا خبز واخرى خضراوات وبعدها أين أنت الآن؟، لماذا تأخرت؟، عد الى البيت ولا تتأخر لأن الأوضاع غير مستقرة ولا يوجد أمان!!. وهذا بالنسبة لي أجمل وأحلى اتصال. ولكن أحيانا يتوقف هذا الجهاز الحنين عن العمل ويعزف بشدة عن تحقيق أي إتصال. سألت زملائي وأصدقائي في العمل عن هذه الحالة فقالوا لي انه حساس للغاية ويزعل أحيانا. صدقتهم واقتنعت بتبريراتهم التي لا تخلو من المزحة. وأعدت النظر في طريقة التعامل معه والإهتمام به أكثر ونقلته من جيبي اليمين لأضعه في مكان قريب من قلبي محافظا عليه من برد الشتاء وحرارة الصيف وأقدم له الطعام الخاص به التي تكلف كل وجبة منه خمسة عشر ألف دينار سرعان ما يطالب بوجبة جديدة ولا أعرف أين يذهب هذا الطعام وقلت في نفسي ربما يساعد زملاءه الجياع في جمهورية مصر العربية. المهم وعند العودة الى البيت أضعه بجانبي باستمرار وعند المنام أطوقه بذراعي حتى لا يزعل. ولكن الحال هو الحال يسكت أحيانا كثيرة ولا يقبل ان يؤدي لي خدمة كما أخدمه انا الذي تبنيته واعتبرته واحدا من العائلة. لذا أناشد أهله الأصليين لإصلاح أخلاقه وإلا أعدته من حيث جئت به وأحرض الناس على عدم اقتناء مثل هكذا جهاز لا يعرف معنى الوفاء.. والسلام عليكم.

الثقافة والعولمة

كتابات: صباح محسن كاظم

للعولمة تأثيرات كبرى في الثقافات المحلية فالإختراق الثقافي الذي تسعى اليه العولمة لتعميم الأنماط السلوكية والفكرية التي تؤمن بها والتي تحاول فرضها على الآخرين من أجل تذويب الهوية المحلية وربطها بالمركز الذي تنطلق منه أجندة العولمة وفق مفاهيم قد تتعارض مع رؤى وأطروحات وقيم مجتمع ما. وتجدر الإشارة الى أن الإتصالات الحديثة قد سهلت في التأثير في البنية الثقافية للمجتمعات التي تنساق وراء التقليد الأعمى في الموضة والأزياء وقصات الشعر والأكلات السريعة والثقافة المسطحة فلا توجد كوابح لمنع الإختراق العولمي.

تكمن أهمية الثقافة في إسهامها بشكل فاعل ومؤثر في التغيير الإجتماعي والسياسي لان معطيات الثقافة تلقي بظلالها على المشروع السياسي وتحدد مساراته وبرامجه، وقد مرت ثقافتنا العراقية خلال أربعة عقود بمرحلتين الأولى ثقافة السلطة المؤدلجة التي رسمت ملامحها وخطت أفكارها ومتبنياتها على أسس دعائية وتعبوية تسهم في صناعة الدكتاتورية وتمجيد السادية والعنف.. فأنتجت سياسة البطش والعنف الذي أدى الى هجرة الأدباء والعقول والنخب الفكرية ومصادرة الحريات العامة وإسكات الفكر الجاد الملتزم، وقامت بتصفية المشروع الثقافي الوطني الذي تبنته الأجيال الأدبية السابقة واتخذت أسلوب المفارم البشرية أو خلف القضبان، أما من يسهم في مشروع السلطة فله الحضوه في المؤسسات الإعلامية السلطوية فسادت ثقافة التجهيل والتسطيح وأمسى وأصبح الإرتزاق بدلا من الإبداع الأصيل الذي يتمثل بخصوصية الهوية الوطنية وموروثها الإبداعي وقيم الجمال والنبل والفضيلة التي تلامس واقع المجتمع في كل حقول الإبداع الأدبي والفني والإعلامي.

أما الثقافة الاخرى فقد جاءت بعد السقوط الدراماتيكي لسلطة القرية وإطلالة عراق الحرية على نوافذ جديدة في الإنفتاح على العالم من خلال الثقافة الوافدة والسيل الإعلامي والمعلوماتية التي وفرتها العولمة عبر الإنترنيت والفضاء الحر ورفع الرقيب السلطوي وانزياح الفكر المؤدلج عن الإبداع المسرحي والتشكيلي والكتابي حيث أصبح المثقف أمام عهد جديد ينبغي استثماره لتأسيس وعي جمالي وقيمي ومفاهيمي حداثوي في الرؤى والطروحات يتكئ على قيم الأمة عقائديا وروحيا وتربويا بأنساق فكرية فلا تحيده العولمة وتجعله مستهلكا ومتغربا عن تراثه وفكره وقيمه، فالتدفق الهادر والمحموم للإعلام الفضائي الفاضح الخليع ينبغي ان يحصن المجتمع منه بخلق إحساس وشعور يرتبط بالمثل والمنظومة الأخلاقية والتربوية في البنية الثقافية للمجتمع. فمن يفترض ان العولمة نشأت حديثا فهو واهم لأن لها جذرها التاريخي مع تطلعات الأسكندر ومرورا بطموحات الأباطرة والطغاة ومحاولات السلطات على الشعوب والأمم، ومرت بمراحل تاريخية مع تطور الإنسان في ميادين الصناعة والتكنولوجيا والفتوحات العلمية، وقد تمظهرت باشكال متنوعة اقتصادية، عسكرية، ثقافية.

فعلاقة العولمة بالثقافة أثارت إشكاليات وفزعا لدى الآخرين، فثمة انساق وقيم ومفاهيم ورؤى لا تتطابق مع الآخر فهي محاولة لتعميم نمط ثقافي من المركز الى الأطراف يتعارض هذا التسويق مع فلكلور وعادات وتراث وأنماط سلوكية لشعب ما، فهي محاولة للإختراق وتذويب الهوية والخصوصية الثقافية وإفراغها من محتواها الروحي والأخلاقي من خلال إشاعة ثقافة الإنحلال والعري والإباحية والمخدرات.

أنها تدق أسفين الإنفصال بين الذات القيمية التي تربت على الفضيلة فتنسفها من خلال التناغم بين شهوات الجسد وملذات الانسان التي تؤثر سايكولوجيا في تنشئة الأجيال. ان التقدم العولمي دون كوابح وحواجز ومصدات أخلاقية يشتت القيم النبيلة في المجتمع، وهنا يبرز دور ثقافة الإصلاح في تأسيس وعي روحي وخلقي وتربوي يأتي بثماره لان المقدمات الصحيحة تؤدي الى نتائج صحيحة تأتي أكلها وثمارها بعد حين، فالمنعطفات التاريخية الحادة قد تزلزل بعض المفاهيم التي تؤمن بها الأجيال فيأتي دور المثقف العضوي في بناء الثقة بين السلطة والفرد من خلال زرع القيم النبيلة كالكفاءة والنزاهة والاخلاص والصبر وجعل الولاء للوطن وليس للفئوية والحزبية والقومية. فالمرتجى تغليب الهم الوطني لرقي الأمة وتجاوز محنتها بسبب الإرهاب وثقافة العنف وقطع الرؤوس الذي يعطل المشروع النهضوي. ان قراءة واعية للتاريخ الانساني تكشف مصاديق الثقافة الحقيقية التي تبني وتعد المجتمع الى مراحل متطورة ففي اثينا واسبارطة واليونان كانت التربية الصارمة شكلت نسقا حضاريا، فالفيلسوف والمعلم والمسرحي والشاعر له دوره الريادي في صنع تلك الحضارة التي أثرت بظلالها على المجتمع الانساني وهذبت المجتمع وأطرته بروح الفروسية والمواطنة، وكذلك التعاليم الكنفوشسية في الصين والبوذية في اليابان وآسيا رسخت قيم الثقافة والإخلاص والإتقان في العمل. كذلك النهضة الاوروبية كانت لحركة التنوير في الأدب والفن والرسم والنحت دورا في صقل المجتمع فقدمت ليوناردو دافنشي وميخائيل انجلو ودانتي والشعراء ومنجزهم الذي غير حركة التاريخ ومساراته.

فثقافة الاصلاح تعني صناعة الانسان وصناعة التاريخ ووطننا يمتلك الاشتراطات الموضوعية والذاتية لنهضة ثقافية تطل بمنجزها على الانسانية لما يمتلك من مقومات ومؤهلات تنهض بالواقع الاجتماعي والثقافي، فموطن الكتابة والموسيقى والشعر والملاحم حري بأبنائه الوقوف في صدارة المشهد الثقافي الانساني فالمارد العراقي انطلق من قمقمه وليس بامكان أحد ان يعيق نهوضه الحضاري المثقف العضوي الفاعل يعمل باخلاص من أجل قيم الحق والعدل والفضيلة لبناء مجتمع مدني متحضر يؤسس مشروعه منطلقا من تراثه الفكري والروحي والاخلاقي يرفض الارهاب ويقف ليندد به ومتبنياته ومروجيه هذا الارهاب الاسود الذي طال العالم بأسره منذ الحادي عشر من ايلول وأحداث مدريد وتفجيرات لندن وشرم الشيخ والإرهاب الأسود في العراق الذي دمر الوطن وبناه التحتية وقتل الطفولة البريئة وأهلك العباد في مجزرة جسر الأئمة والأسواق الشعبية في بلد والحلة وقتل العلماء من الشهيد الحكيم الى الشهيد مهدي العطار نقول كفى يا عرب لتصدير التفخيخ والارهاب.